



الديمقراطية الدينية للعالم. الجمهورية تعني الديمقراطية، والإسلامية تعني الدينية. يتصور البعض أننا جئنا بشيء جديد حين طرحنا عنوان الديمقراطية الدينية، لا، الجمهورية الإسلامية تعني الديمقراطية الدينية. حقيقة الديمقراطية الدينية هي أن النظام يجب أن يدار ويتقدم بالهداية الإلهية والإرادة الجماهيرية. المشكلة في النظم السياسية في العالم هي إما أنها لا تتوفر على الهداية الإلهية – كالديمقراطيات الغربية التي يوجد فيها على الظاهر إرادة جماهيرية لكنها تفتقر للهداية الإلهية – أو إذا توفرت على الهداية الإلهية أو ادعت ذلك فإنها تعدم الإرادة الجماهيرية، أو تعدمهما معاً، وهذا هو واقع معظم البلدان، أي لا الجماهير لها دور وإرادة ورأي في شؤون البلاد، ولا الهداية الإلهية.

أفضل الناس في الثقافة الإسلامية هم أنفعهم للناس. الديمقراطية الدينية نظام خدمة مخلصه وبلا منةً خلافاً للديمقراطيات المرائية الخادعة. إنها نظام تقديم الخدمة بدافع أداء الواجب وبنزاهة وطهارة. الديمقراطية في النظام الإسلامي ديمقراطية دينية.. أي إنها تتوكأ على الآراء الإسلامية وليست مجرد عقد عرفي.. الرجوع لأصوات الجماهير وإرادتهم حين يكون ضرورياً فهو رأي الإسلام لذلك فهو يفرز التزاماً إسلامياً. ليس الأمر كما في البلدان الديمقراطية الغربية حيث تكون القضية قضية عقد عرفي حتى يمكن نقضه بسهولة. الديمقراطية في نظام الجمهورية الإسلامية واجب ديني. يقع على المسؤولين واجب والالتزام ديني لصيانة هذه الحالة فهم مسؤولون عنها أمام الله. هذا مبدأ مهم وكبير من مبادئ إمامنا الخميني الجليل.

الديمقراطيات الغربية عبارة عن مصالح وإرادة أصحاب الثروات والرساميل المسلطين على مصير المجتمع. في ذلك الإطار فقط تكتسب أصوات الجماهير اعتبارها وتكون نافذة. إذا أراد الشعب شيئاً بخلاف مصالح أصحاب الرساميل والملكية المالية والاقتصادية – وأصحاب السلطة السياسية بالتالي – فلا ضمانة إطلاقاً على أن تلك الأنظمة الديمقراطية ستخضع لإرادة الشعب.. ثمة إطار متين وصارم يحيط بكل هذه الإرادات والديمقراطيات. في البلدان الاشتراكية السابقة التي كانت تسمى نفسها أيضاً بلداناً ديمقراطية، كان ذلك الإطار متجسداً في الحزب الحاكم.

أفضل شيء يمكننا اليوم نحن مسؤولي البلاد أن نجعله معياراً لتصحيح أخلاقنا وسلوكنا وتوجهاتنا هو الديمقراطية الدينية. أحد أطراف الديمقراطية هو تأسيس نظام الحكم بإرادة الشعب وأصواته، أي أن الشعب نفسه هو الذي ينتخب النظام فيختار مسؤولي النظام الأساسيين بشكل مباشر أو غير مباشر. الطرف الآخر في الديمقراطية هو أننا كمسؤولين علينا واجبات جادة وحقيقية بعد أن ينتخبنا الشعب.

ليست الديمقراطية مجرد أن يثير الإنسان الدعايات والضجيج ويجر البعض إلى صناديق الاقتراع ويكسب أصواتهم وينتهي كل شيء ولا يعود له أي اهتمام بالناس! فبعد أن يتحقق ذلك النصف الأول يأتي الدور للنصف الثاني وهو تحمل المسؤولية.

العلامة الأخرى للديمقراطية هي اتباع المنهجية والممارسات البعيدة عن الإفراط والتفريط وإفشاء العدالة لتشمل مساحة أوسع من الجماهير. أي يجب أن يضاعف المسؤول من تواصله مع الشعب ومصالحه ويجتهد في كسب رضا عامة الناس وارتياحهم.

أن يستطيع النظام الإسلامي - النظام المستظل براية التوحيد والدين - عرض الديمقراطية بصورة واضحة جلية وبلغة بليغة مقابل أنظار العالم هو على الضد تماماً من الدعايات الاستكبارية في العالم الليبرالي الديمقراطي. هم يريدون القول إن الديمقراطية محصورة فينا. لا يطبقون أن يعمل نظام إسلامي ديني على تأسيس الديمقراطية وفق قيمه الإيمانية السامية. لم نقتبس النموذج من الأنظمة الشرقية ولا الأنظمة الغربية إنما استقينا النموذج من الإسلام وقد أختار شعبنا النظام الإسلامي نتيجة معرفته بالإسلام.

من فكر القائد

[الإصلاحات في رؤى السيد القائد](#)

[رؤية الإمام الخامنئي حول الدين](#)

[رؤية الإمام الخامنئي للسياسة](#)

[آراء القائد في قضايا العالم الإسلامي](#)

[نظرات في رؤية القائد للغزو الثقافي \(قراءة في كتاب الغزو الثقافي\)](#)

[من فكر الإمام القائد الخميني \(دام طله\)](#)

[معالم الحرية في فكر القائد](#)

[رؤية الإمام القائد لمرحلة الشباب المتوقفة](#)